رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد الأول 2020: كانون الثاني - نيسان

المحتوى

تقديم	2
كيف؟	4
تفـاعلات المشهد التنمـوي: العوامل ـ الأطراف	8
المجتمعات المحلية	10
العمل الحكومي	21
القطاع الخاص	28
الإعلام السوري الخاص	32
لماذا؟	36
ماذا بعد؟	39

مبادرة المساحة المشتركة
لتـبادل المعـرفـة وبنـاء التـوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2020

www.developmentassets.org
info@developmentassets.org

تقديم

يجسد **«رصيد تنموي»** كمنتج، محاولة للتأثير في محيط عملية التنمية المحلية في سورية اليوم، ونقل المبادرات المحلية إلى مستوى جديد من التعاون بين الأطراف الفاعلة، ضمن إطار يستطلع الموارد المتاحة محلياً ووطنياً وأبعد من ذلك برؤية 360 درجة، متجاوزاً الحرب وجغرافياتها.

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته، مستندة إلى سلاسل قيمة جديدة لعملية التنمية كمّاً ونوعاً، فيبدأ الرأسمال المجتمعي بالظهور محلياً ويترابط مع الوقت وطنياً، ويتخطى ذلك متضمناً الرأسمال المجتمعي السوري اللاجئ والمهاجر والمغترب أيضاً، كما وتزداد فرص استثماره في عملية متكاملة بين إعادة التنمية وإعادة الإعمار.

وكذلك فإن تحسين المعرفة الذاتية لكل مواطن ومواطنة من كافة الشرائح العمرية، يشكّل مدخلاً أساسياً لرفع متوسط الوعي المجتمعي في القدرة على الاستثمار والتفاعل والتقييم المبني على دلائل وحوارات مستمرة، حيث تتولد زوايا رؤية جديدة لنفس المشهد اليومي، فيتغير المعنى وتتضافر جهود الأطراف الفاعلة، لتحسين الحياة واستعادة القدرة على الأمل المبني على العمل.

«رصيد تنموي» لا يقدّم نتائجاً أو أحكاماً أو دلائل وتحليلات في محاولاته المستمرة. هو فقط يعيد ترتيب المشهد وموارده وديناميات بطريقة بنّاءة، ويحسّن القدرة على صناعة الفرص من خلال فهم التفاعلات المحلية بين الأطراف، وتقديمها بشكل مقارنات بغرض تضييق الفجوات بين مجتمعاتنا المحلية خدماتياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً ومكانياً.

«رصيد تنموي» هو دعوة لتكراره منهجياً على مستوى كل حيّ وقرية وبلدية ومدينة ووطن.

فريق عمل «رصيد تنموي»

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته

كيف؟

بالنسبة للبيانات المقدمة في هذا العدد، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر أوليّة، وذلك من خلال:

- استبيان لعينة من 595 ناشطاً وناشطة متوزعين في سورية.
- الجريدة الرسمية السورية، الجزء الأول والثاني.
- مصادر إعلامية حكومية سورية.
- وسائل إعلامية سوريّة خاصة متنوعة.

تم توجيه استمارة إلكترونية إلى 595 ناشطاً وناشطة في عموم المناطق في محاولة لتغطية الجغرافية السورية بين منتصف شهر آذار وأوائل نيسان 2020. توزّع المجيبون في أكثر من 60 منطقة مختلفة، وتم تثقيل العينة بالنسبة للمناطق الجغرافية ضمن المحافظات السورية بحسب التوزع السكاني فيها، وذلك اعتماداً على تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

توزع المجيبون بين 54٪ من الذكور و46٪ من الإناث، وتدرّجت أعمارهم بين 16 و68 سنة. وشكّل من يزيد عمرهم عن 40 سنة 18٪ من المجيبين. وقد أتم حوالي 76٪ المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا، فيما كان حوالي 18٪ قد أتموا فقط المرحلة الثانوية وحوالي 5٪ لم يتموا المرحلة الثانوية. وأما عن حالتهم الاجتماعية، فقد كان 50٪ من المجيبين عازبين و46٪ متزوجين، مع نسبة قليلة من المطلقين والأرامل.

وفي توزّع العينة على قطاعات العمل، فقد أشار 20٪ من المجيبين إلى عملهم في مجال التعليم، و19٪ في مجال المساعدة الاجتماعية، فيما كانت أبرز القطاعات الأخرى هي التجارة والرعاية الصحية والمعلومات والكمبيوتر والزراعة والصناعة والخدمات المهنية والعلمية. وعن طبيعة العمل الذي يؤدّيه الناشطون المجيبون، فقد شكل الموظفون في القطاع الأهلي 25٪ من المجيبين، بالإضافة إلى 16٪ في القطاع العام و16٪ في القطاع الخاص و13٪ أصحاب أعمال خاصة و6٪ مستقلون و23٪ لا يعملون.

حوالي 28٪ من المجيبين الذكور قالوا أنهم مؤجلين بالنسبة لخدمة العلم، وأشار 29٪ آخرون أنهم قد قاموا بتأديتها بالفعل فيما كان 28٪ آخرون

قد أعفوا منها او لم يكلفوا بها. وتوزعت النسب الباقية بين من لديهم حالات أخرى صحية مثلاً والاحتياط أو ما شابه وبين من هو في الخدمة حالياً بالفعل.

أجاب 85٪ من الناشطين أنهم يسكنون في ذات المناطق التي ولدوا فيها، و7٪ منهم يقيمون في مناطقهم الحالية منذ أكثر من 4 سنوات وفقط 5٪ يقيمون في مناطقهم الحالية منذ مدة تتراوح بين سنة و4 سنوات، فيما شكل المنتقلون لمناطق جديدة منذ أقل من سنة 3٪.

أجابت هذه العينة على أسئلة تتعلق بواقع الخدمات والمشاركة والتفاعل المجتمعي ومستقبل وآفاق التنمية. معظم الأسئلة المطروحة تضمنت سلماً للخيارات تم تحويله إلى قيم عددية من 1 إلى 5 لحساب القيم المتوسطة والتشتت. بالإضافة إلى استبيان الناشطين المحليين، جمعت بيانات حول الجمعيات وإطارات عملها التي أعلن عن ترخيصها منذ بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية نيسان وذلك من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة أسبوعياً. كذلك جمعت من الجريدة الرسمية بيانات الشركات الجديدة المسجلة في نفس الفترة، واستخلصت إحصاءات حول نوعها وقطاعات عملها والمناطق التي سجلت فيها. وجُمعت بيانات حول قرارات وتصريحات وتطبيقات الحكومة السورية المتعلقة بالتنمية والخدمات من الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء والجريدة الرسمية أيضاً، وصنفت هذه المواد بحسب القطاع والمحافظات والمستوى الحكومي.

فيما يتعلق بالإعلام الخاص، جمعت عينة من الأخبار والمواد الإعلامية المتعلقة بالتنمية من 19 وسيلة إعلامية سورية خاصة خلال الثلث الأول من عام 2020. حجم العينة التي جمعت في هذه الفترة هو 1350 مادة إعلامية. استخرجت هذه المواد من مواقع الوسائل الإعلامية بطرق مؤتمتة باستخدام التبويبات والكلمات المفتاحية. وصنفت هذه المواد بحسب القطاعات والمناطق من خلال خوارزمية تم بنائها من قبل فريق العمل.

روعي في هذا التقرير نقل البيانات من خلال إحصاءات أولية، دون الخوض في تحليلات معمقة. تجدر الإشارة إلى وجود جانب غير رسمي كبير للعمل الأهلي والأنشطة التجارية يحد من إمكانية رؤية الصورة الكبيرة بشكل متكامل.

تفاعلات المشهد التنموي: العوامل/ الأطراف

أدى انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تركيز كبير على قطاع الصحة في الإعلام الحكومي والخاص في الثلث الأول من عام 2020. وبما أن هذا الاهتمام القطاعي مرحلي، فقد بقي رضا الناشطين المجيبين عن استبيان رصيد تنموي عن الخدمات الصحية المقدمة على نفس مستوى الثلث السابق. وارتفع رضا المجيبين عن معظم الخدمات في هذا الثلث، لا سيما المحروقات والكهرباء والتعليم. وازدادت في هذا الثلث تغطية الإعلام الحكومي لموضوعات التعليم والأمن والسلامة بشكل كبير، فيما انخفض تركيز الإعلام الخاص نسبياً على التعليم مقارنة بالثلث السابق.

وازداد في هذا الثلث اهتمام الإعلام الخاص والحكومي بالتجارة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير في الثلث الأول من العام. ولا تزال شركات تجارة الجملة والاستيراد والتصدير ذات الحصة الأكبر من الشركات الجديدة المسجلة، وهي في معظمها شركات صغيرة. وبقي الاهتمام الإعلامي بالصناعة على حاله، مع ازدياد عدد شركات التصنيع المرخصة في هذا الثلث. ولم تؤدِّ أزمة كورونا إلى أي زيادة في استثمارات القطاع الخاص في قطاع الصحة.

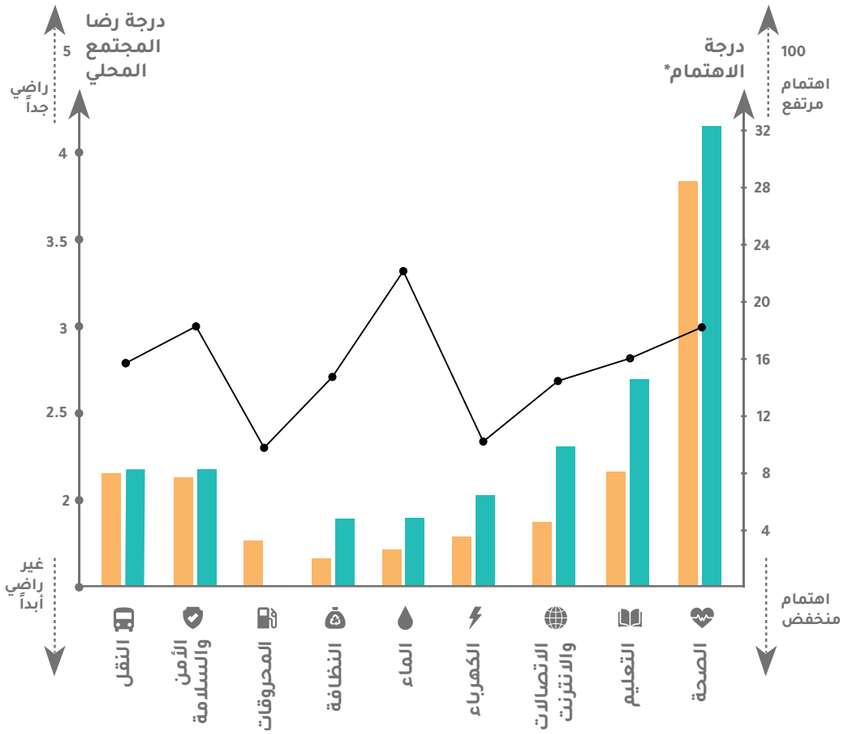

شكل 1: درجة رضا المجتمع المحلي مقارنة باهتمام الإعلام الحكومي والخاص في الثلث الأول من عام 2020

- اهتمام الإعلام الحكومي
- اهتمام الاعلام الخاص
- درجة رضا المجتمع المحلي

* نسبة المواد الاعلاميّة والحكوميّة التي تغطّي كلّ قطاع

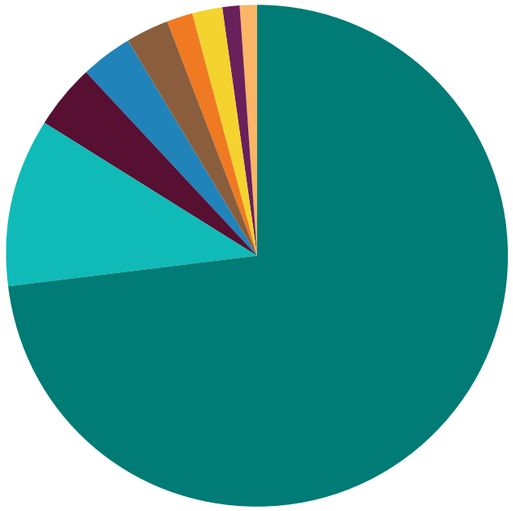

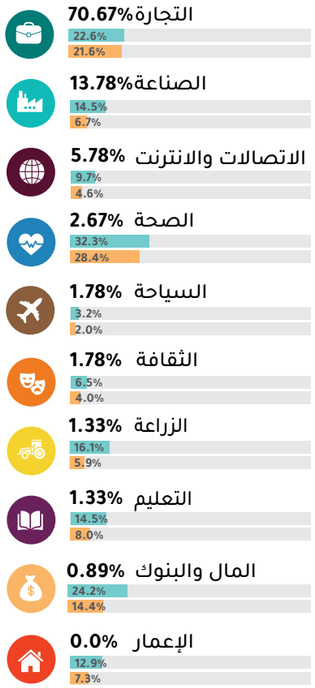

اهتمام الإعلام الحكومي
اهتمام الاعلام الخاص

شكل 2: قطاعات الشركات الخاصة الجديدة مقارنة باهتمام الإعلام الحكومي والخاص في الثلث الأول من عام 2020

يمثل حجم الشرائح في الشكل نسبة عدد الشركات الجديدة المسجلة في كل قطاع

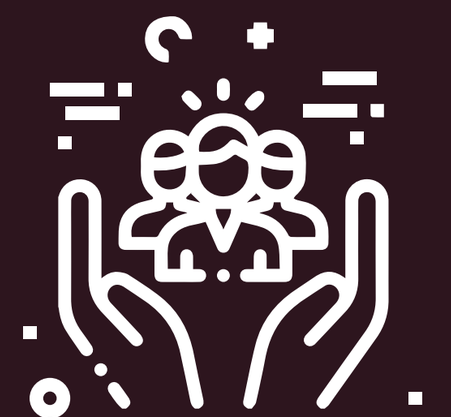

المجتمعات المحلية

تتطلّب عملية التنمية تحضيراً محليّاً لا يكتمل إلا بتلاقي جهود المجتمعات المحليّة وتنسيقها في إطار مشترك ومنتج، ولاشكّ أن لجهود السكان المحليين في مجتمع كالمجتمع السوري أدوار كبيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة، وتعظيم آثار هذه الأدوار مرتبط بطبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مجموعات السكان نفسها، وبينها وبين المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، كذلك الأمر بين المؤسسات المتنوعة فيما بينها. كما أن نظرة هذه المجموعات لأدوارها والتعبير عن بُناها التنظيمية مسألة أساسيّة في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة، وعليه فإن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على رصد مواردها وتطويرها هو حجر الزاوية لبناء رأسمالها المجتمعي واستثماره بشكل متزايد.

واقع الخدمات

مقارنة بالثلث الثالث من عام 2019، ارتفع معدل الرضا عن معظم الخدمات في الثلث الأول من عام 2020. أكبر ارتفاع في الرضا سجّل بالنسبة للمحروقات والكهرباء والتعليم، التي بالرغم من ارتفاعها هذا الثلث لا تزال تميل إلى مستوى عدم الرضا. وارتفع الرضا بشكل طفيف عن النقل والأمن والنظافة والماء. وبقي الرضا عن الصحة والاتصالات والانترنت على نفس المستوى السابق تقريباً.

ارتفع الرضا عن **المحروقات والكهرباء** من 2.0 و2.1 على التوالي في الثلث السابق إلى 2.3 في هذا الثلث[1]. يرجح أن يكون السبب في هذا الارتفاع هو انخفاض حاجة المجيبين للتدفئة في وقت إجراء الاستبيان الأخير في آذار ونيسان، مقارنة بسابقه في تشرين الثاني وكانون الأول من العام الماضي. وسجلت أكبر زيادة في مستوى الرضا عن المحروقات هذا الثلث في محافظتي الرقة وطرطوس. أما بالنسبة للكهرباء، فبالرغم من ارتفاع مستوى الرضا عنها في سورية عموماً، إلا أن مستوى الرضا كان قد انخفض بشكل ملحوظ في محافظات اللاذقية ودرعا وإدلب. وكان الارتفاع في الرضا عن الكهرباء بارزاً في محافظات حلب وحمص ودير الزور والرقة.

وتزامن إبداء المجيبين عن رضا أكبر عن **التعليم** مع توقف العملية التعليمية مكانياً على المستوى

[1] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

شكل 3: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الأول من عام 2020

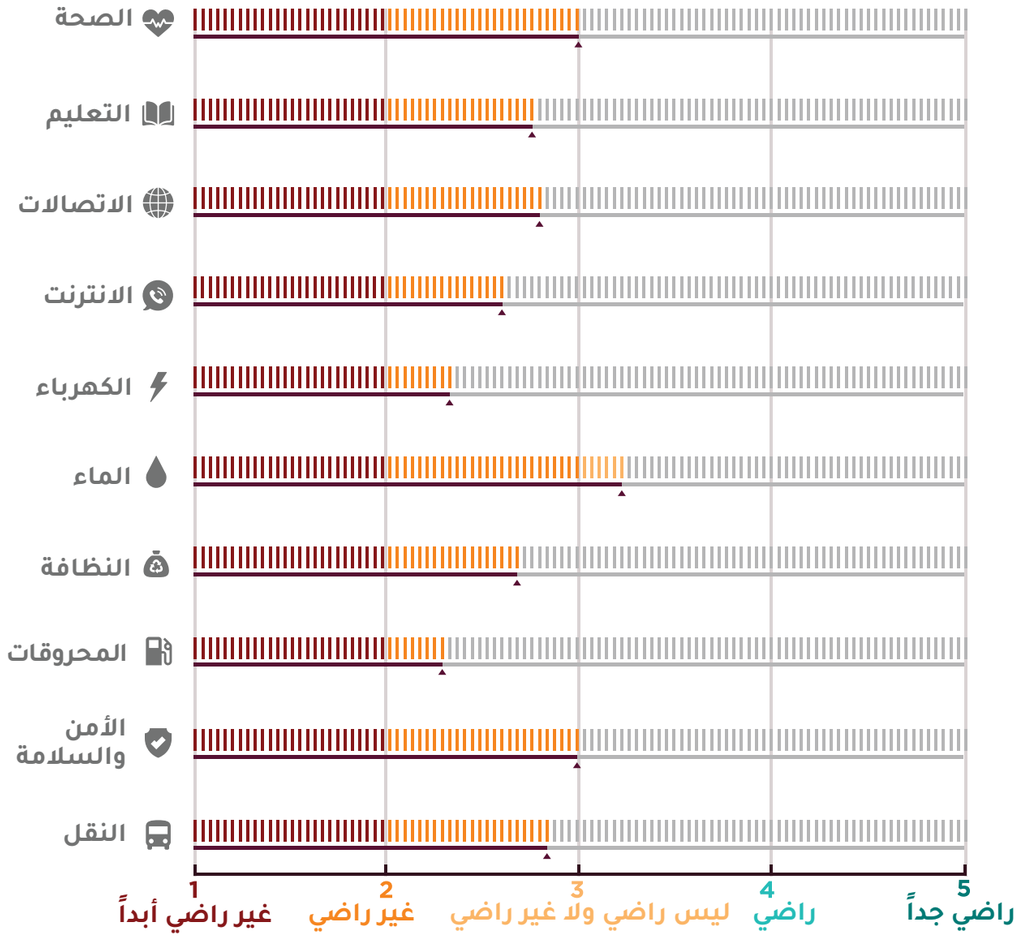

المحافظة	الصحة	التعليم	الاتصالات	الانترنت	الكهرباء	الماء	النظافة	المحروقات	الأمن والسلامة	النقل
القنيطرة	3.16	3.32	2.68	2.26	3.63	4.00	3.79	3.11	4.21	3.21
طرطوس	3.69	3.68	3.13	2.94	2.86	3.68	3.26	2.76	3.89	2.98
الحسكة	3.16	2.76	3.29	3.44	2.76	3.15	2.75	2.91	3.69	3.22
حلب	3.34	3.30	2.96	3.13	2.80	3.53	3.24	2.31	2.95	3.07
حماة	3.28	3.27	3.27	2.31	2.36	3.72	2.71	2.32	3.44	2.96
الرقة	2.62	1.98	2.87	3.45	2.83	3.64	3.24	2.80	2.27	2.92
دمشق	3.02	2.65	2.96	2.38	2.58	3.65	2.93	2.40	3.20	2.49
حمص	2.64	2.87	2.85	2.14	2.17	3.73	2.65	2.21	3.33	2.88
اللاذقية	3.30	2.49	2.96	2.38	1.93	3.22	2.24	2.50	3.25	2.82
السويداء	2.84	2.92	2.56	2.12	1.85	3.23	2.72	2.37	1.76	3.63
ريف دمشق	3.02	2.54	2.56	2.07	1.96	3.03	2.34	2.27	3.28	2.77
درعا	2.34	3.07	2.47	2.35	2.22	2.93	2.44	2.18	2.45	2.79
ادلب	3.18	2.18	2.92	3.52	1.94	2.32	2.45	1.86	2.09	2.42
دير الزور	1.86	2.25	1.84	1.77	1.91	2.23	2.01	1.87	1.86	2.50
سورية	**3.00**	**2.78**	**2.82**	**2.61**	**2.33**	**3.23**	**2.69**	**2.31**	**2.98**	**2.83**

1 - 1.79 | 1.8 - 2.59 | 2.6 - 3.39 | 3.4 - 4.19 | 4.2 - 5

شكل 4: متوسط رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الأول من عام 2020 بحسب المحافظة

المدرسي والجامعي بسبب الحجر المفروض نتيجة لوباء كوفيد-19. وفيما ارتفع الرضا عن التعليم بشكل ملحوظ في محافظات حلب وحماة وحمص والحسكة والسويداء، انخفض الرضا عن التعليم في ريف دمشق وبدرجة أقل في اللاذقية وإدلب. واشتكى ناشطون في دارة عزة وأجزاء من محافظتي دير الزور وإدلب بشكل خاص من تدني جودة التعليم.

وارتفع الرضا عن **النقل** من 2.6 في الثلث الثالث من 2019 إلى 2.8 في الثلث الأول من عام 2020. وبقيت السويداء المحافظة ذات أعلى مستوى رضا عن النقل في هذا الثلث. وانخفض الرضا في دمشق من 2.8 إلى 2.5، وهو المستوى الأدنى بين المحافظات إلى جانب محافظة دير الزور. وارتفع الرضا عن **الأمن** في هذا الثلث إلى 3.0، مقارنة بمستوى 2.8 في الثلث السابق. وشهدت محافظات الحسكة والرقة واللاذقية والقنيطرة ارتفاعات بارزة في الرضا عن الأمن في هذا الثلث.

وكذلك ارتفع الرضا بشكل طفيف عن **الماء** في هذا الثلث إلى 3.2، لتبقى الخدمة التي تحظى بأعلى مستوى رضا نسبياً بين الخدمات. وشهدت محافظة الرقة ارتفاعاً كبيراً، من 3.0 إلى 3.6، فيما انخفض في دير الزور من 2.6 إلى 2.2 وهو أدنى مستوى بين المحافظات. وأشار ناشطون في مناطق عديدة منها ريف دير الزور وريف حمص ومدينة جرمانا في ريف دمشق إلى عدم توفر مياه الشرب، ما يضطر السكان إلى دفع فاتورة ماء إضافية.

أما فيما يخص **النظافة**، فقد سجلت محافظة القنيطرة أعلى مستوى، تلاها طرطوس والرقة وحلب، في حين سجلت أدنى مستويات رضا عن النظافة في محافظتي دير الزور واللاذقية. واشتكى ناشطون في جرمانا واللاذقية وحمص ومصياف من نقص خدمات النظافة.

وفي ظل مخاوف انتشار وباء كوفيد-19، بقي الرضا عن الخدمات **الصحية** على مستوى سورية على حاله تقريباً، عند مستوى 3.0. على مستوى المحافظات، ارتفع الرضا عن الصحة في محافظات الحسكة والرقة والقنيطرة واللاذقية وحلب، فيما انخفض في السويداء وحمص ودرعا ودمشق ودير الزور. وأشار ناشطون في مدينة الرقة إلى عدم كفاية الخدمات الصحية المقدمة، لا سيما لمن يعانون من أمراض مزمنة مثل السرطان، حيث يضطر العديد منهم للسفر إلى محافظات أخرى بشكل متكرر. واشتكى مجيبون من القامشلي من كون الخدمات الصحية تقدم في مراكز خاصة بشكل أساسي. كذلك أشار مجيبون من دوما في ريف دمشق إلى الحاجة لمراكز صحية، حيث يعتمد السكان حالياً على العيادات.

ونالت خدمات **الاتصالات والانترنت** نفس مستوى الرضا تقريباً مقارنة بالثلث السابق، عند 2.8 و2.6 على التوالي. وسجل أعلى مستوى رضا عن الانترنت في المحافظات الشمالية: إدلب والرقة والحسكة وأجزاء من محافظة حلب. أما أدنى مستويات رضا عن الانترنت فقد سجلت في محافظات دير الزور وريف دمشق والسويداء.

اشتكى المجيبون عموماً من تدني جودة الخدمات المقدمة. فقد أشار المجيبون بشكل رئيسي إلى الحاجة لتحسين جودة الماء والكهرباء والانترنت والاتصالات والنقل والنظافة. أما فيما يتعلق بالمحروقات، فقد أشار المجيبون إلى صعوبة الحصول عليها وكذلك من ارتفاع كلفتها.

المشاركة والتفاعل المجتمعي

اهتم هذا المحور بتفاعلات الناشطين المجيبين مع المؤسسات والسلطات المحلية من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[2]. في هذا الثلث، ارتفع تفاعل البلديات قليلاً ليعود إلى نفس المستوى الذي كان عليه في الثلث الثاني من عام 2019، وهو معدل 2.9 على مستوى سورية. وارتفع تفاعل البلديات في معظم المحافظات هذا الثلث، فيما انخفض بشكل كبير في دمشق ودير الزور. كذلك ارتفع تفاعل لجان الأحياء من 2.4 في الثلث السابق إلى 2.7 في هذا الثلث، والمخاتير من 2.6 إلى 2.8. وتجاوز تفاعل البلديات في محافظتي السويداء ودرعا في هذا الثلث تفاعل لجان الأحياء، بعد أن كانت الأخيرة أكثر تفاعلاً في الثلث الماضي. وأشار 19٪ من الناشطين المجيبين أنه قد تمت دعوتهم إلى لقاءات تشاورية مع لجان الأحياء في مناطقهم في الأشهر الستة الأخيرة، علماً بأن النسبة كانت 12٪ في الثلث الماضي.

وازداد تفاعل الجمعيات الأهلية غير الربحية وغير الحكومية مع حاجات المجتمع المحلي في هذا الثلث إلى 3.3. وكان تفاعل الجمعيات الأعلى نسبياً في محافظتي القنيطرة والسويداء، والأدنى في محافظتي درعا ودير الزور. واقترب مستوى تفاعل المؤسسات الخدمية والمنظمات الشعبية بشكل كبير من مستوى تفاعل الجمعيات في هذا الثلث، حيث بلغ مستوى تفاعل كل من هذه الجهات 3.0. وارتفع مستوى تفاعل المؤسسات الدولية من 2.7 في الثلث الماضي إلى 2.9 في هذا الثلث. وبحسب الناشطين، فإن تفاعل المؤسسات الدولية هو الأعلى في محافظة الرقة، والأقل في دير الزور والحسكة.

وانخفض تفاعل المؤسسات الدينية مع حاجات المجتمع المحلي للثلث الثاني على التوالي، ليصل إلى مستوى 2.6 في هذا الثلث. وكان أكبر هبوط في مستوى تفاعل المؤسسات الدينية في السويداء، حيث انخفض التفاعل من 3.7 إلى 2.6. وكذلك حدث انخفاض بارز في تفاعل المؤسسات الدينية في دمشق ودرعا وإدلب ودير الزور، فيما كان أبرز ارتفاع في اللاذقية. وارتفع تفاعل الأشخاص الذين لديهم نفوذ من 2.5 إلى 2.8

[2] من 5 إلى 1: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

في هذا الثلث. ولم يتغير تفاعل الشركات الخاصة بشكل كبير، حيث بقي على مستوى 2.5.

على صعيد وسائل الإعلام، ازداد مستوى تفاعل وسائل الإعلام الحكومي مع الحاجات المحلية من 2.4 في الثلث الماضي إلى 2.7 في هذا الثلث، وهو مستوى لا يزال دون المتوسط. وكذلك زاد تفاعل وسائل الإعلام الخاصة من 2.7 إلى 2.9، فيما بقيت وسائل التواصل الاجتماعي على نفس المستوى من التفاعل عند 3.8.

في الجهة المقابلة، تشير إجابات الناشطين إلى أن تفاعل المجتمع المحلي مع ما يقام من أنشطة مجتمعية محلياً ارتفع بشكل طفيف في هذا الثلث إلى 3.1، بعد أن كان 2.9 في الثلث الماضي.

شكل 5: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي في الثلث الأول من عام 2020

الجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة

في الثلث الأول من عام 2020، زاد بشكل طفيف تعاون الجهات المجتمعية فيما بينها كجمعيات وفرق تطوعية إلى 2.7 على مستوى متدرج[3]، بعد أن كان قد انحدر إلى 2.5 في الثلث السابق. وبحسب الناشطين، فإن مدى الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة للجهات التي تدعمها على الأرض بقيت على حالها تقريباً. وبلغ مؤشر الاستقلالية 1.7 بالنسبة للجهات الممولة الوطنية و1.9 بالنسبة للجهات الممولة الأجنبية، على مقياس متدرج[4].

من ناحية الجمعيات والمؤسسات المرخصة الجديدة فإن بيانات الجريدة الرسمية خلال الثلث الأول من 2020 تشير إلى رفض ترخيص 13 وقبول ترخيص 25 جمعية ومؤسسة. هذه الأعداد مشابهة لنظيرتها في الثلث الأول من 2019 ووهي أعلى من أعداد الجمعيات المرخصة والمرفوض ترخيصها في الثلث الأخير من 2019. أما أبرز القطاعات التي تنشط فيها الجمعيات المحدثة فهي الأعمال الخيرية ومن بعدها الخدمات الاجتماعية. وتركزت الجمعيات التي رفض طلب ترخيصها في دمشق وريفها، فيما تركزت الجمعيات المرخصة في ريف دمشق.

وتم إشهار فروع لجمعيات مرخصة سابقاً في محافظات متعددة وبلغ عدد الفروع المشهرة 12 فرع. كما قبلت

[3] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

[4] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

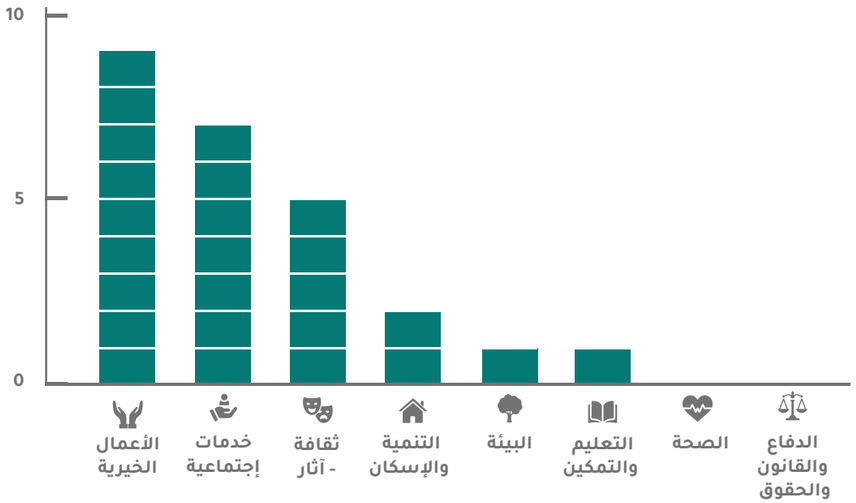

شكل 6: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الأول من عام 2020

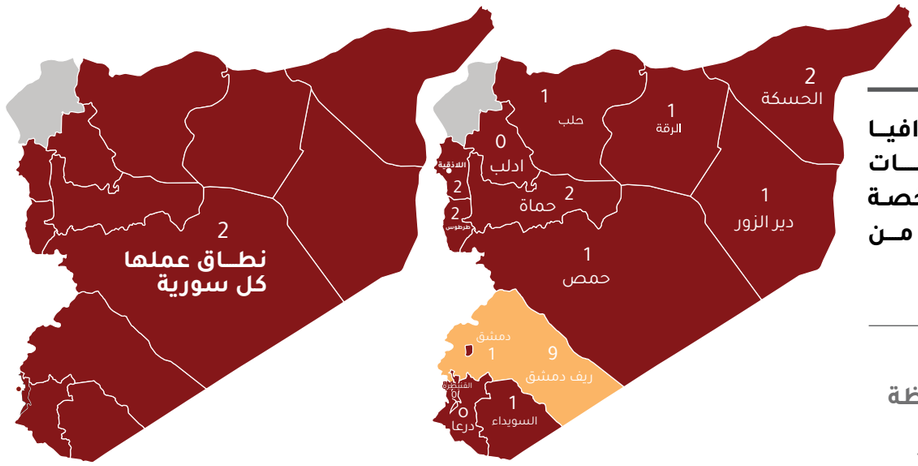

شكل 7: توزع جغرافيا نشاط الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الأول من عام 2020

عدد الجمعيات الجديدة في المحافظة

- 0-2
- 3-5
- 6-10
- 11-15
- 16-20

كامل طلبات الجمعيات لتعديل أنظمتها الداخلية وتضمنت التعديلات بعض البنود الخاصة بالاشتراكات والتنظيم الداخلي للجمعيات. وارتفع في هذا الثلث مستوى التفاعل الرسمي مع المجتمع الأهلي من 2.6 إلى 2.9 على مقياس متدرج[5].

وبحسب الناشطين، فإن فرص الذكور والإناث في الحصول على عمل ضمن القطاع الأهلي قد أصبحت أكثر تساوياً بعض الشيء في هذا الثلث. فبعد أن كان مدى تساوي الفرص 2.7 على مقياس متدرج[6] في الثلث السابق، بلغ 3.1 في هذا الثلث. على مستوى المحافظات، كان تساوي الفرص الأعلى في طرطوس والأدنى في دير الزور.

[5] من 5 إلى 1: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري

[6] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

الاستجابة لكوفيد-19

في سؤالهم عن مدى رضاهم عن استجابة الجهات المختلفة لأزمة فيروس كورونا، أبدى المجيبون مستوى رضا أعلى نسبياً عن استجابة وسائل التواصل الاجتماعي، والتي سجلت مستوى 3.4 على مقياس متدرج[7]. بالمقابل، كان مستوى الرضا عن استجابة الحكومة 3.3، والإعلام الحكومي 3.1، والإعلام الخاص 3.1، والجهات الأهلية والمجتمعية 3.1. أما فيما يتعلق بمدى التزام محيطهم الشخصي بإجراءات الوقاية والعزل لفيروس كورونا، فقد أشار الناشطون إلى مدى التزام متوسط على مستوى سورية، عند مستوى 3.2

[7] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

[8] من 5 إلى 1: ملتزم جداً - ملتزم - محايد - عير ملتزم - غير ملتزم أبداً - لا أدري

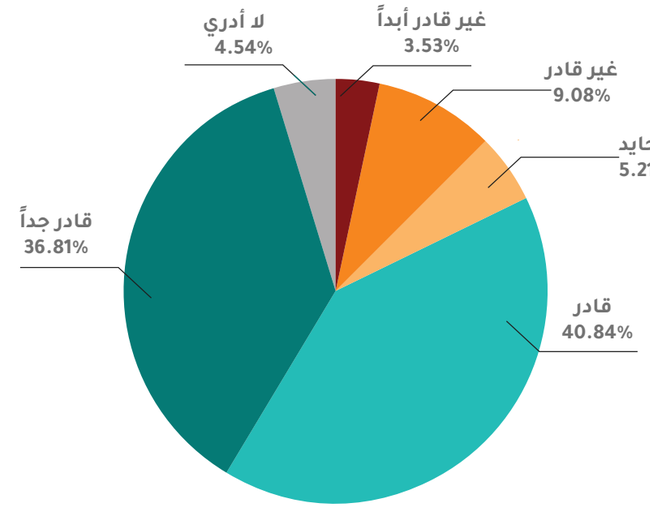

شكل 8: إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية في الثلث الأول من عام 2020

- غير قادر أبداً
- غير قادر
- محايد
- قادر
- قادر جداً
- لا أدري

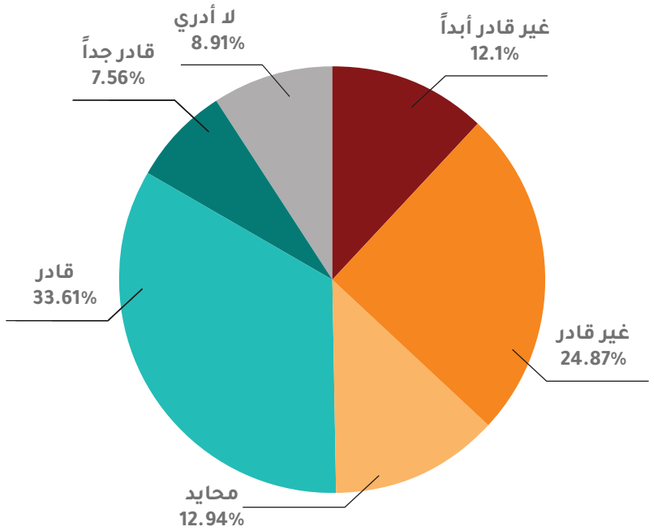

شكل9: إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية المحلية في الثلث الأول من عام 2020

- غير قادر أبداً
- غير قادر
- محايد
- قادر
- قادر جداً
- لا أدري

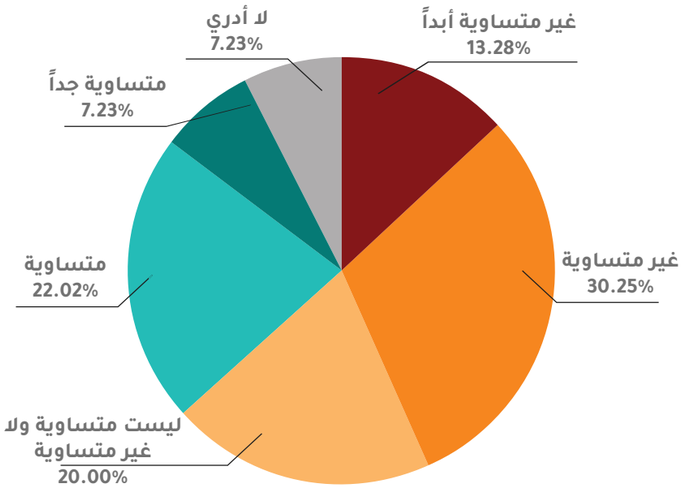

شكل 10: اعتقاد الناشطين بتساوي فرص العمل بين الذكور والاناث في القطاع الأهلي في الثلث الأول من عام 2020

- غيرمتساوية أبدا
- غيرمتساوية
- ليست متساوية ولا غير متساوية
- متساوية
- متساوية جداً
- لا أدري

على مقياس متدرج[8]. وسجلت محافظات السويداء والقنيطرة ودمشق وطرطوس أعلى مستويات التزام بحسب إجابات الناشطين.

مستقبل وآفاق التنمية

بقيت ثقة الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية على نفس مستوى الثلث السابق تقريباً، عند معدل 3.9 على مقياس متدرج[9]. وكذلك بقي إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين على التأثير في عملية التنمية المحلية على نفس المستوى، عند 2.7. بالمقابل، لا يؤمن الناشطون بقدرة انتخابات مجلس الشعب على التأثير في عملية التنمية في سورية، فقد بلغ معدل إجاباتهم في هذا الخصوص 2.2.

ويرى الناشطون أن مدى تشارك المنتخبين في الإدارة المحلية المعلومات مع المواطنين قد ازداد في هذا الثلث، حيث بلغ 2.6 على مقياس متدرج[10]، مقارنة بمستوى 2.0 في الثلث السابق. وسُجّلت أعلى مستويات مشاركة معلومات في محافظتي السويداء والقنيطرة.

وفي سؤال الناشطين عن تأثير استخدام البطاقة الذكية على عدالة توزيع الدعم الحكومي، رأى الناشطون أن استخدام البطاقة الذكية يقلل بعض الشيء من عدالة توزيع الدعم. فقد بلغ معدل إجاباتهم 2.8 على مقياس متدرج[11]. وكان الناشطون ميّالين إلى هذا الرأي في معظم المحافظات. وتجدر الإشارة هنا أن حوالي خُمس المجيبين أجابوا عن هذا السؤال بلا أدري.

ولا يزال تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية في انخفاض مستمر، فقد بلغ مستوى التفاؤل 2.6 على مستوى متدرج[12] في هذا الثلث، علماً بأن مستوى التفاؤل كان 3.4 قبل عام من الآن (الثلث الأول من 2019). وأبدى حوالي 36٪ من الناشطين المجيبين رغبة في السفر والاستقرار خارج سورية في السنتين القادمتين.

[9] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادر - محايد - غير قادر - غير قادر أبداً - لا أدري

[10] من 5 إلى 1: يتشاركون بشكل جيد - يتشاركون - محايد - لا يتشاركون - لا يتشاركون أبداً - لا أدري

[11] من 5 إلى 1: أكثر عدالة بكثير - أكثر عدالة - محايد - أقل عدالة - أقل عدالة بكثير - لا أدري

[12] من 5 إلى 1: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري

من خلال مقارنة نتائج استبيان ناشطي المجتمع المحلي بين الثلث الثالث من عام 2019 والثلث الأول من عام 2020، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **ارتفاع نسبي للرضا عن معظم الخدمات مقارنة بالثلث السابق، خاصة المحروقات والكهرباء والتعليم.**
- **زيادة طفيفة في مستوى تفاعل معظم الجهات مع حاجات المجتمع المحلي خلال فترة الوباء.**
- **انخفاض مستمر في تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية المحلية في سورية، واستمرار ثقتهم بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية.**

العمل الحكومي

المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة وتفاعلاته قائمة على مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات عموماً والمتعلقة بالتنمية والخدمات خلال الثلث الأول من عام 2020. استُخلصت هذه المواد من الجريدة الرسمية والوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء.

أبرز التوجهات الحكومية

كان لانتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) تداعياته الكبيرة على العمل الحكومي وتركيزاته في الثلث الأول من 2020. وعلى الرغم من التأخر النسبي بتسجيل إصابات بالفيروس نسبة إلى الدول المجاورة، فإن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات الاحترازية والتي لم تحُل دون تسجيل أول إصابة في 22 آذار. وفي نهاية شهر نيسان، كان الإعلان الرسمي عن حالات الكورونا في سورية كالتالي: 43 إصابة، 21 حالة شفاء، 3 وفيات[13]. على الرغم من محدوديّة الإصابات نسبة للدول المجاورة، فقد بقيت إجراءات الحظر مستمرّة جزئيّاً، وهذا ما خلق ضغطاً اقتصادياً كبيراً وارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية وازدحاماً كبيراً. رافق هذا خلل واضح في تطبيقات البطاقة الذكية، وخاصة توزيع الغاز المنزلي والخبز، حيث سعت الحكومة ليكون الخبز موزعاً عبر البطاقة فقط لتقليل الهدر والاستخدامات الأخرى للمادة وخصوصاً في الأعلاف.

في تركيزات الإعلام الحكومي، حلّت الصحة أولاً. وقد صدرت قرارات متعددة وتعليمات مختلفة من مختلف الوزارات. وعلى الرغم من محاولات الفريق الحكومي المكلف بالمتابعة التعاطي بمرونة مع حالة الوباء، فقد عُطّل التعليم المدرسي والجامعي وكافة الامتحانات. حافظ الفريق على سير القطاعات الإنتاجية في الدولة فقط، وتم تعطيل كافة الخدمات الإدارية تقريباً والفعاليات والانشطة الثقافية وتخفيض دوام الموظفين إلى أدنى مستوى ضروري مع إجراءات الحظر اليومي وفي أيام العطل.

كما قرر الفريق الحكومي إغلاق الحدود والمطارات وحظر التنقل بين المحافظات والأرياف والمدن. وفرض الحظر الكامل على بعض المناطق التي تفشّى فيها الفيروس. ومع ثبات أعداد الإصابات الجديدة المسجلة في حدود دُنيا، تم رفع بعض الإجراءات نظراً للضغط الاقتصادي الكبيرة المتولد عن التعطيل. فُرض حظر التجول أيضاً من السادسة مساءاً وحتى السادسة صباحاً حتى إشعار آخر في سياق الاجراءات الاحترازية في مواجهة فيروس كورونا في العديد من المناطق.

المؤسسات الحكومية وتنظيمها

صدر مرسوم بإحداث المؤسسة السورية للمخابز، والتي حلّت محل كل من الشركة العامة للمخابز ولجنة المخابز الاحتياطية. وتم إحلال مديريات التنمية الإدارية محل بعض الوحدات التنظيمية في بعض الوزارات والمديريات. واعتُمد الهيكل التنظيمي للمؤسسة السورية للحبوب. كما تم دمج مديرية الدراسات ومديرية الخارطة الاستثمارية في هيئة الاستثمار السورية. وأُلغيت دائرة شؤون مشاريع الاستثمار في الهيئة العامة للضرائب والرسوم. وافتتحت وزارة الداخلية فرع لمكافحة المخدرات في حماة.

[13] بيانات وزارة الصحة السورية

قامت وزارة النفط بتصديق اتفاقيتين مع شركات لبنانية وروسية لإنشاء وتشغيل وإدارة كل من شركتي مصفاة الرصافة لتكرير النفط الثقيل ومصفاة الساحل لتكرير النفط المتكاثف. كما صدّقت عقداً مع نفس الشركتين لتوسيع وتطوير مصب النفط بطرطوس. كما قامت الوزارة بتعديل النظام الداخلي للشركة السورية لنقل النفط وعدّلت منح علاوات الإنتاج للعاملين في الشركة السورية للنفط.

أقرّت أنظمة داخلية تعاونية جديدة في كل من السورية للتجارة ومؤسسة الوحدة. كما أجريت تعديلات في الأنظمة الداخلية والمالية للصناديق التعاونية في كل من وزارة الكهرباء وهيئة الموسوعة العربية. وعُدّلت بمرسوم الخطوط الجوية السورية وأُقرّت شروط جديدة لترخيص الطيران. بقرارات منفصلة، تم منح العاملين في مؤسسات وشركات حكومية مختلفة علاوات إنتاج ومكافآت تشجيعية. كما تم تشكيل فريق عمل لمتابعة أوضاع الجهات الإنتاجية.

تركيز العمل الحكومي

الصحة

كما أسلفنا فقد جاءت الصحة أولاً في تركيز العمل الحكومي. وبالطبع كان للتفاعلات المتعلقة والأخبار والتعليمات للتعاطي مع حالة الوباء حصّة واسعة من التركيز. كما افتُتحت مراكز الحجر الصحي ومراكز للعزل في مختلف المحافظات. ونشطت وزارة الصحة على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال منشورات توعوية وتوثيقية مختلفة. كما أطلقت الوزارة موقعاً إلكترونياً لتوزع وانتشار حالات الإصابة بكوفيد-19. وركزت الوزارة على ضبط المنشآت الصحية الصناعية وتحديد مخالفاتها وعقوبتها، نظراً للاحتكار الحاصل في المواد الوقائية والمعقمات خلال الأيام الأولى

للإغلاق. كما أصدرت وزارة الصحة تعديلات في التعليمات التنفيذية لقانون خدمة الريف بالنسبة لذوي المهن الطبيّة.

الاقتصاد

حلّ تالياً بعد الصحة باهتمام المواد الإعلامية الحكومية محوري التجارة والمال والبنوك. وكانت أبرز القرارات المتعلقة استثناء الأشخاص العابرين في مناطق الترانزيت من التصريح عن الأوراق النقدية في حال تجاوزت 5000 دولار أمريكي. وعدّلت مواد من قانون العقوبات بخصوص إذاعة ونشر أو إعادة نشر وقائع ملفقة وتشديد عقوبات التعامل بغير الليرة السورية.

أصدر مصرف سورية المركزي معايير جديدة لإدارة وحفظ الوثائق فيه بعد أن عدّل نظامه الداخلي. ووُضعت ضوابط تكوين الاحتياطي الإلزامي النقدي لدى المصارف العاملة في سورية. كما حدد المصرف المركزي الحد الأدنى لأدنى أجل لأسعار الفائدة على الإيداعات بالقطع الأجنبي. وتم تحديد تعليمات جديدة لتحديد إجراءات وكيفية زيادة رأس مال الحوالات المالية. وأُلغي القرار الخاص بالاحتياطي الإلزامي النقدي على الودائع. وتم إلزام مستوردي القطاع الخاص للمواد الممولة من المصارف التعامل بالقطع الأجنبي وإضافة نسبة 15٪ على أدنى سعر مطلق مقدم من مستورد محلي في المناقصات وطلبات العروض الداخلية والخارجية.

تم الترخيص لمحاسبين قانونيين جدد وتجديد تراخيص عمل محاسبين سابقين. في موضوعات الأجور، فقد تم تعديل الحد الأدنى والأعلى للأجور. وعُدّل جدول الرواتب والأجور للعاملين العلميين في هيئة الموسوعة العربية، بالإضافة إلى تحديد البدلات الشهرية التي يتقاضاها المكلفون بالعمل الديني. وتم إنشاء فرع جديد للجهاز المركزي للرقابة المالية في

القنيطرة. وتم تحديد بدلات المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية. كما صدّق مجلس الشعب اتفاقية تأسيس بيت تجاري مع وزارة التنمية الاقتصادية في جمهورية أوسيتيا الجنوبية.

الزراعة والأرياف

تقدّمت الزراعة والأرياف في هذا الثلث لتحلّ تالياً في تركيز الإعلام الحكومي. وقد أقرّ مجلس الشعب مشروع قانون إعفاء القروض الممنوحة من صندوق تداول الأعلاف من الفوائد العقدية. وفتحت وزارة الزراعة وحدة زراعية إرشادية في بيت عانا في محافظة اللاذقية. ومنعت بقرار صيد الطرائد بأنواعها. كما مددت العمل بالقرارات المتعلقة باستيراد بيض التفقيس. وسمحت باستخدام لقاح طاعون المجترات الصغيرة. وعدّلت القرار الناظم لإقامة مزارع تربية وتسمين الدواجن وحددت الشروط الواجب توفرها في اغذية الحيوانات الأليفة.

وصدر قرار جديد بخصوص اعتبار غابة النبي متى الواقعة في محافظتي طرطوس وحماة محمية حراجية طبيعية. وألغى القرار السابق الصادر في 2009، وحدد من جديد حدود الغابة ومبررات إنشائها والمسموح والممنوع ممارسته من انشطة فيها.

التعليم

كان للتعليم الذي حلّ تالياً في تركيز الإعلام الحكومي حصة واسعة من القرارات الحكومية المسجلة في الجريدة الرسمية. فقد وافقت وزارة التعليم العالي على إحداث عشرات الاختصاصات الجديدة في الإجازة والماجستير والدكتوراه في الجامعات الحكومية والخاصة. وتمّت الموافقة على لوائح داخلية وخطط دراسية لكليات متعددة. ومنحت الوزارة أيضاً أعضاء الهيئة التعليمية المتفرغين في الجامعات والمعاهد الحكومية تعويض تفرغ إضافي شهري، وكذلك

الأمر بالنسبة لطلبة التمريض بدمشق. فيما تمّ إلزام المؤسسات التعليمية بوضع خطة زمنية لتعيين أعضاء هيئة تدريسية متفرغين كليّاً. كما تمّ تحديد المنح المجانية السنوية التي تخصصها كل مؤسسة تعليمية مرخصة. وتم افتتاح فرع لجامعة أنطاكيا في معرّة صيدنايا بريف دمشق. وتم إقرار تسديد الطالب السوري المحدد رسمه بالدولار الاميركي ما يعادله بالليرات السورية.

الصناعة

جاءت الصناعة تالياً باهتمام الإعلامي الحكومي. وتبعاً لبيانات الجريدة الرسمية، فقد حددت وزارة الصناعة شروطاً جديدة واجب توفرها في المعامل الدوائية. وصدرت تفاصيل استفادة الصناعيين من الدعم الذي تقدمه هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات. وتم تحديد أجور التحاليل والاختبارات والأبحاث الصناعية. كما حددت وزارة الصحة المخالفات المرتكبة من قبل معامل المنتجات الطبية. وفي قرار منفصل حددت المخالفات المضبوطة وعقوبتها في المنشآت الصحية الصناعية.

السكن والإعمار

في محور السكن والإعمار بالنسبة لهذا الثلث، فقد تم افتتاح أعمال إعادة تكوين الوثائق العقارية المتضررة في المنطقة الثالثة بحلب. وافتُتحت عمليات الاستصلاح والتوزيع في مشروع ري سد 16 تشرين باللاذقية. كما صدر قرار بعدم تكليف العقارات الواقعة ضمن مناطق الري الحكومية برسوم الري لعدة سنوات لعدم وصول المياه إليها. وعدّلت فقرات من المراسيم 40 و66 و82 لسنة 2012. أما موضوعات هذه القوانين فهي على التوالي: إزالة مخالفات البناء، وإحداث منطقتين تنظيميتين بدمشق، وإعمار العرصات. واستملكت عقارات في درعا وطرطوس والقصير بحمص وحلب واللاذقية والقنيطرة.

القانون

على الصعيد القانوني، أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً بخصوص المرسوم الناظم لعمل المصرف العقاري. كما فسّرت عدّة مواد من الدستور متعلقة بمجلس الشعب والانتخابات وتأجيلها في الظروف الاستثنائية. وصدرت فتوى من مجلس الدولة بعدم أحقية سوق دمشق للأوراق المالية باستيفاء بدل الخدمة بإلقاء الحجز الاحتياطي على الاوراق المالية العائدة للمتهمين.

صدر مرسوم بإلغاء المادة 548 من قانون العقوبات السوري لعام 1949، وهي المتعلقة بما كان يُسمى جرائم الشرف. وصدر قانون إلغاء الاتحاد العام للتعاون السكني. كما عُدّل قانون نقابة الفنانين. ومن أبرز ما صدر أيضاً مرسوم تشريعي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل 2020/3/22. وصدر مرسوم بتأجيل انتخابات مجلس الشعب بسبب الظروف الصحية السائدة، بعد تحديد موعد انتخابات أعضاء مجلس الشعب وتوزيع الدوائر سابقاً. كما تم تعديل فقرة في قانون خدمة العلم لجهة إلقاء الحجز التنفيذي بدلاً من الاحتياطي للمكلف الممتنع عن تسديد بدل فوات الخدمة. وعُدّل قانون المعاشات العسكرية، كما تم ترخيص حزب جديد باسم التطوير والتحديث.

محاور أخرى

في الإدارة المحلية، تم تشكيل مكاتب تنفيذية وإعادة توزيع أعمال بعضها. وسُمّي أعضاء مجالس محافظات وبلدات ومدن. كما نُقلت ملكيات عقارات في طرطوس لصالح مستوصف وغيره من المحافظة للبلدية. وتم تحديد بدلات المرافق العامة للمتر المربع الواحد سنوياً للجهات الوطنية الخاصة.

أُعفي بقانون المشتركون المدينون لدى الشركة السورية للاتصالات من الفوائد المترتبة عليهم مع تسوية أوضاع

مقدمي الخدمات البريدية الأساسية. وتقّت زيادة رواتب أسر الشهداء والمفقودين العسكريين بمقدار 20 ألف ليرة سورية إلحاقاً بمرسوم رفع الرواتب والأجور الصادر بنهاية 2019. كما تم تحديد الأجهزة الخاصة حصراً بالاستخدام الشخصي لحاملي بطاقة جريح الوطن لتكون معفاة من الرسوم الجمركية. وصدرت تعديلات من وزارة الصحة في التعليمات التنفيذية لخدمة الريف. كما مُنح العاملون المكلّفون بأعمال الامتحانات العامة تعويضات جديدة.

وتقّت إعارة بعض القطع الأثرية لجمهورية التشيك ومخطوط أثري لسلطنة عُمان. كما عدّلت المديرية العامة للآثار والمتاحف تسجيل النواعير الأثرية في حماة، وأقرّت تسجيل البقايا الأثرية في حلبون بريف دمشق في عداد المواقع الأثرية.

قامت وزارة التربية أيضاً بإجراء تعديلات في بعض الرسوم لامتحانات الشهادة العامة. وأنهت وزارة السياحة الاتفاقيات الموقعة مع أصحاب المنشآت السياحية. وتم تجديد تراخيص لشركات حراسة وحماية. كما وضعت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد ضوابط للحد من بيع وتداول بطاقات VPN في السوق.

اهتمامات المستويات الحكومية

في مراجعة الإعلام الحكومي فقد تباين اهتمام المستويات الحكومية بالقطاعات والخدمات. كان للمستوى الوزاري الحصة الأكبر في التطبيقات كافتتاح مشاريع وخدمات وفي التصريحات لوسائل الإعلام والمؤتمرات الصحفية وفي وضع الخطط. لحقتها المديريات ومن ثمّ المحافظات. بالنسبة للتفاعل مع الأحداث اليومية، كانت حوالي ثلثي المواد الإعلامية متفاعلة مع الأحداث اليومية، وكان المستوى الوزاري الأكثر تفاعلاً تلته المحافظات ومن ثمّ المديريات.

القطاع الخاص

تستند البيانات في هذا الجزء إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة بحسب أعداد الجريدة الرسمية بين كانون الثاني ونيسان 2020. خلال هذه الفترة، سجلت 264 شركة خاصة جديدة من خلال القنوات الرسمية، وهو معدل أعلى بحوالي 26٪ من عدد الشركات المسجلة في الأشهر الأربعة السابقة لها. مجموع الرساميل المودعة عند تسجيل هذه الشركات الجديدة يقدر بحوالي 3.75 مليار ليرة سورية. هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجّلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق. بالإضافة إلى الشركات الجديدة المسجلة، تم تعديل وضع 56 شركة لكي تتوافق مع قانون أحكام الشركات رقم 29 الصادر في عام 2011.

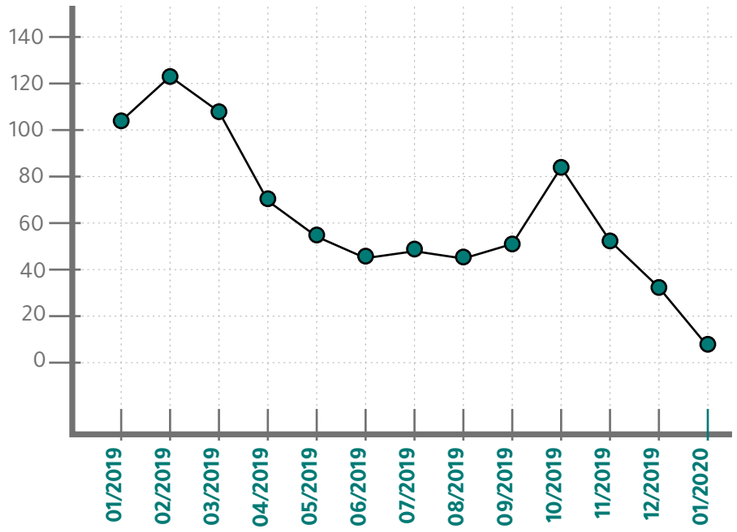

شكل 11: خط زمني للعدد التراكمي للشركات المسجلة منذ شهر كانون الثاني 2019 بما فيها المسجلة في الثلث الأول من عام 2020، وتشمل الرخص الجديدة والمعدلة.

مثلت الشركات محدودة المسئولية 98٪ من الشركات الجديدة المسجلة، مقابل 2٪ شركات مساهمة مغفلة خاصة. من ناحية عدد الشركات، فإن 60٪ من الشركات الجديدة تنشط في قطاع تجارة الجملة. ويمثل مجموع رساميل هذه الشركات حوالي 27٪ من الرساميل المستثمرة في تأسيس الشركات في هذه الفترة، أي أنها في الغالب شركات ذات مستوى استثمار أقل من المتوسط العام للشركات. يلي هذا القطاع من حيث حجم الاستثمار قطاع الزراعة والغابات والصيد والقنص ثم النقل والتخزين. كما تم تسجيل 31 شركة جديدة في قطاع التصنيع معظمها في ريف دمشق.

جغرافياً، لا تزال الحصة الأكبر من عدد الشركات الجديدة المسجلة لمحافظتي دمشق وريف دمشق، حيث أسس 84٪ من الشركات الجديدة هناك. وفيما ارتفع عدد الشركات المسجلة في هاتين المحافظتين، انخفض عدد الشركات الجديدة المسجلة هذا الثلث في معظم المحافظات الأخرى.

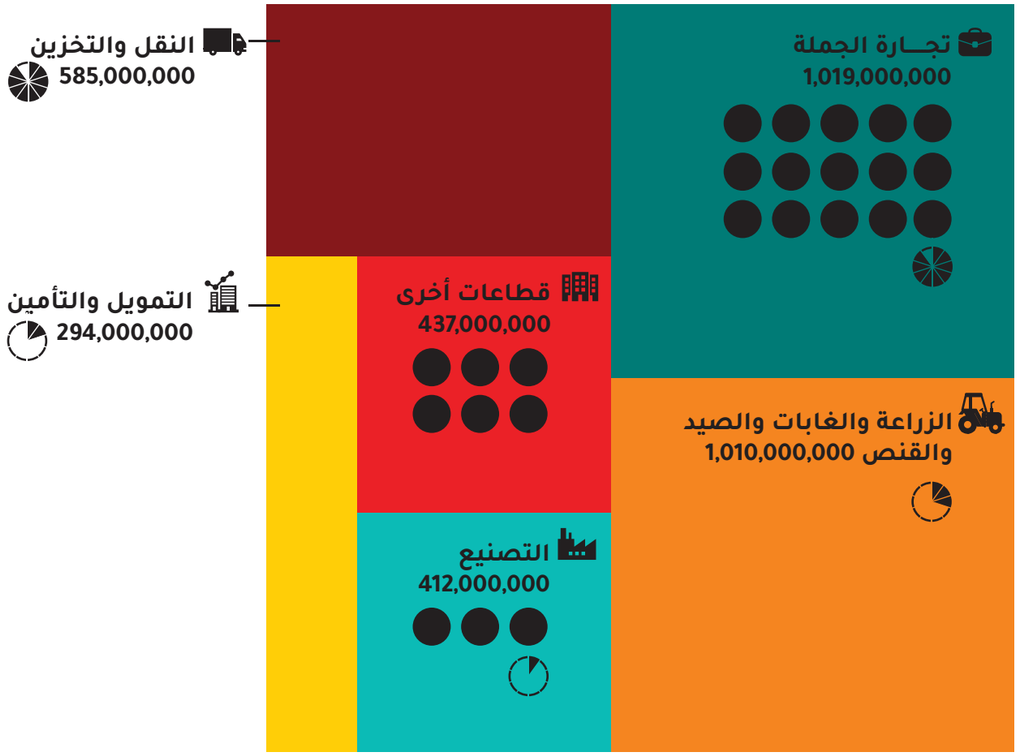

شكل 12: الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الأول من عام 2020 حسب رأس المال المستثمر والقطاع

مجموع رساميل الشركات بالليرة السورية

عدد الشركات في القطاع

شركة واحدة

10 شركات

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، فقد كان الشركاء اللبنانيون والإيرانيون الأكثر مساهمة في تأسيس شركات جديدة. وفي حين تركزت مساهمات الشركاء الإيرانيين والصينيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع تجارة الجملة والاستيراد، ساهم الشركاء اللبنانيون في تأسيس 20٪ من شركات التصنيع الجديدة. يترافق هذا الازدياد في الاستثمار في قطاع التصنيع مع تفاقم أزمات لبنان الاقتصادية والنقدية. وتضمنت 30٪ من الشركات الجديدة مساهمات

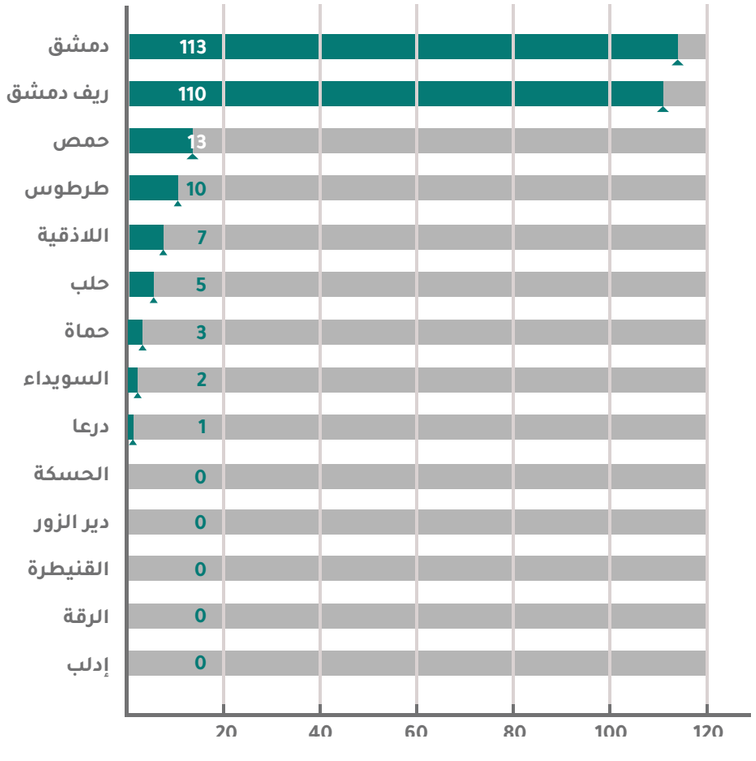

شكل 13: عدد الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الأول من عام 2020 حسب المحافظة

إناث، وهو نفس مستوى الثلث السابق، إلا أن حصة هؤلاء النسوة من ملكية رأس مال هذه الشركات انخفضت من مستوى 9٪ في الثلث السابق إلى 6٪ في هذا الثلث.

من خلال مقارنة الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الأخير من عام 2019 والثلث الأول من 2020، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **زيادة في عدد الشركات الجديدة مقارنة بالثلث السابق.**
- **تقلص حجم الاستثمار في القطاع الصناعي بالرغم من زيادة عدد الشركات الجديدة في القطاع وزيادة مساهمة الأجانب.**
- **استمرار تركز الاستثمارات الرسمية الجديدة في دمشق وريف دمشق.**

الإعلام السوري الخاص

خلال الثلث الأول من سنة 2020، تمّت دراسة أكثر من 1350 مادة إعلامية متعلقة بالتنمية والخدمات في سورية. صدرت هذه المواد عن 19 وسيلة إعلامية سورية خاصة، متنوعة ومتباينة تنشر إلكترونياً. تم تحليل هذه المواد من ناحية موضوعات التركيز والتغطية الجغرافية. شهد هذا الثلث تراجع نشاط وتغطية بعض الوسائل الإعلامية رغم ظهور تجارب صحفيّة سورية جديدة خلاله.

موضوعات التركيز

تصدّرت **الصحة** في هذا الثلث من السنة المواد الإعلامية التي تم رصدها. وأغرقت تفاعلات وأخبار كورونا المواقع الإلكترونية. ولم تقتصر هذه المواد على رصد الأخبار المتعلقة، بل ضمّت الكثير من تعليمات الوقاية والاستجابة، وكانت المواد متفاعلة مع الموضوع بكل تفاصيله، وهو الموضوع الأكثر انتشاراً عالمياً ومحلياً في الثلث الأول من 2020.

لمّا كانت أزمة كورونا قد انعكست على الواقع الاقتصادي والتجاري أيضاً، فقد حلّت **التجارة** تالياً في تركيز المواد الإعلامية. معظم النتائج تركزت حول حركة التجارة الداخلية والسلع، وما رافق ذلك من ارتفاع كبير جداً في أسعار المواد الغذائية محلياً على وجه الخصوص. هذا أيضاً ما جعل محور **المال والبنوك** يحلّ تالياً. فقد ركزت مواد كثيرة على انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وحركة البنوك وتحويل الأموال.

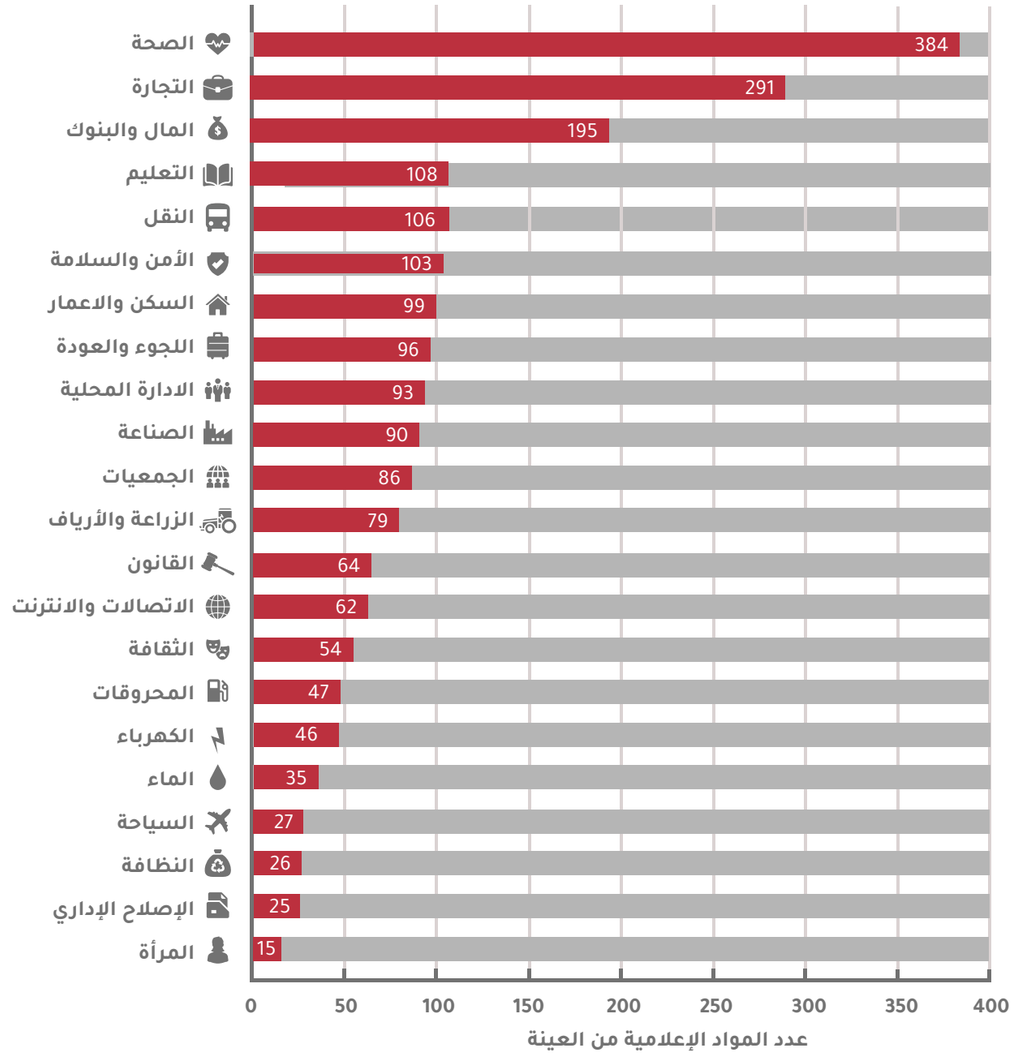

شكل 14: مستوى تغطية الإعلام الخاص للمواضيع التنموية بحسب القطاع في الثلث الأول من عام 2020

نال **التعليم** أيضاً حصّة كبيرة من المواد الإعلامية التي تمّ رصدها. وتطرقت العديد من هذه المواد إلى مسائل تعليم النازحين وانخفاض دعم التعليم في مناطق الشمال السوري. وتناولت بعض المواد تعقيم وإغلاق المدارس والجامعات نتيجة انتشار فيروس كورونا، وما رافق ذلك من إشاعات وأخبار متناثرة حول مصير العام الدراسي حيث تم نقل الطلاب في الصفوف الانتقالية للصفوف الأعلى وإنهاء العام الدراسي الحالي بالنسبة لهم. كما حددت الوحدات

المطلوبة للامتحانات العامة لشهادتي التعليم الأساسي والثانوية. بعض المواد اهتمّت بالبدائل التعليمية الفقيرة محليّاً من مبادرات وعروض تلفزيونية قدمتها وزارة التربية، والتي افتتحت أيضاً المنصة التربوية السورية الهادفة إلى زيادة الناتج المعرفي وتطوير المهارات وتسهيل عملية المشاركة بحسب الوزارة.

محور **النقل** حلّ تالياً في اهتمام وسائل الإعلام الخاص. وقد اهتمّت المواد الإعلامية بأوضاع التنقل والحظر الذي تمّ فرضه في عموم المناطق وتفاعلاته وتدابير عودة الفتح التدريجي. وغطّت هذه المواد جغرافيات منتشرة كان أبرزها دمشق والحسكة بعد التغطيات العامة التي تخص سورية ككل.

جاء الاهتمام بعد النقل **بالأمن والسلامة**. وقد ركزت مواد مختلفة على اضطراب الأوضاع العسكرية ومن ثمّ الهدنة في الشمال السوري وتفاعلاتها وبعض الأحداث الأمنية في مناطق الجنوب السوري. وكان لإجراءات التعاطي مع كورونا ونشاط وزارة الداخلية حصّة جيدة من التغطيات الإعلامية خلال هذا الثلث.

في محور **السكن والإعمار**، تركزت المواد حول تعذّر الحصول على سكن مناسب، وارتفاع أسعار المشاريع العقارية الجديدة، والشروط الجديدة للعقود لجهة فتح حسابات بنكية وإيداع جزء من مبلغ المبيع فيها عند اجراء أي عملية. كما تركزت مواد مختلفة حول خطط جديدة لبناء وحدات سكنية. وتناولت بعض المواد ارتفاع أسعار الإيجارات في مختلف المناطق، وخطط إعادة الإعمار وازالة الركام من بعض المناطق مثل أحياء في دير الزور. وكان لتردي الأحوال الخدمية في بعض المناطق وخصوصاً الأرياف نصيب من المواد الإعلامية المتعلقة.

بالنسبة لموضوعات **اللجوء والعودة**، تركزّت المواد على واقع المخيمات وتردي الأحوال الصحية والاستعدادات في تلك المناطق وخاصة في مواجهة فايروس كورونا، وكذلك الحال بالنسبة للنازحين الداخليين في مناطق الشمال والشرق السوري.

الإدارة المحلية كانت تالياً، وكانت معظم المواد متركزة حول مطالب خدميّة وأنشطة بلدية متعلقة بالإجراءات الاحترازيّة لمواجهة فيروس كورونا، مثل إغلاق الأسواق والتعقيم وإيقاف التعاملات الإدارية وإعادة تشغيلها.

الصناعة ومسائل الصناعيين وتعطّل الإنتاج وعودته تدريجيّاً حظيت باهتمام بعض الوسائل، وخصوصاً الصناعات التي كانت أساسية في إجراءات الوقاية مثل ورشات ومعامل المعقمات والكمامات وغيرها. وركزّت أكثر الأخبار الصناعية في العينة على دمشق وحلب.

بالنسبة للزراعة والارياف، فقد حلّت تالياً باهتمام الوسائل الإعلامية السورية المدروسة. ولحقتها محاور الجمعيات والقانون والاتصالات والانترنت. وتراجع اهتمام الوسائل الإعلامية بمواضيع المحروقات، ربّما بسبب تناقص الحاجة لاستخدامها منزلياً وتنظيم توزيعها عبر البطاقة الذكية. ولم تحظَ الموضوعات التي تركز على الجندر والمرأة على اهتمام يذكر، وجاءت في أدنى درجات اهتمام الوسائل الإعلامية المدروسة، التي اهتمت بعض المواد فيها بمسائل العنف المنزلي وجرائم قتل النساء بدوافع الشرف.

تفاعلات المناطق

حظيت الجغرافيا السورية ككل بثلث التغطيات تقريباً. وتراجع كثيراً التركيز على الموضوعات الخارجية والمتعلقة بالمخيمات والسوريين والعودة، مقارنة بالثلث السابق. وتلا تركيز التغطيات الإعلامية بعد سورية ككل على محافظة دمشق، ربّما لتركز الإدارات ومراكز صنع القرار في العاصمة. تلاها تركيز المواد الإعلامية على إدلب التي تتصدر الأخبار الميدانية وتبدّلات السيطرة العسكرية والاتفاقات العسكرية. بعد إدلب جاءت حلب وتلتها الحسكة، وتقاربت نسب التغطية للمحافظات الباقية. ولم تحظَ كل من القنيطرة والرقة كما الثلث الماضي بتغطيات تذكر تبعاً للوسائل المدروسة.

من خلال مقارنة المواد الإعلامية المغطاة في الثلث الأخير من عام 2019 والثلث الأول من 2020، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **زيادة بارزة في تغطية الإعلام الخاص لموضوعات الصحة، وكذلك المال والبنوك والنقل والأمن والسلامة**
- **انخفاض نسبي في تغطية المواد المتعلقة بالزراعة والأرياف والثقافة**

لماذا؟

ينظر إلى **التنمية المجتمعية** على أنها عملية طوعية ونتيجة نوعية، يطلقها المجتمع ويحفز الأطراف الأخرى على المشاركة فيها، لها مرتكز محلي ومنعكس وطني وعالمي في عالم متصل، وهي انتاج تراكمي، تكاملي، تشاركي من خلال تطوير وبناء قدرات الموارد والأصول المتوفرة في المجتمعات المحلية وربطها عبر العمل الجماعي المشترك، لتوليد الرأسمال المجتمعي، وتحسين نوعية الحياة فيزيائياً، اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً، بيئياً.

تتولد تلك العملية وتتطور ضمن **الحوامل التنموية**، التي تتنوع أشكالها من مبادرة إلى مشروع ريادي إلى مركز مجتمعي حتى تصل إلى مستوى مؤثر في صياغة السياسات العامة وصناعة السلام واستمراره، وهي بالتعريف فضاء تفاعلي لطاقة اجتماعية، مُحفزة للمبادرات والحوارات الاجتماعية والاقتصادية

والبيئيــة والثقافيــة والسياســية، تركــز علــى إطــار الإدارة المحليــة واســتثمار الرأســمال المجتمعــي المتولــد ضمنهــا، مــن خــلال رصــد المــوارد الموجــودة (وتطويــر قدراتهــا) بمــا فيهــا بنــاء فــرق العمــل، تحديــد الإمكانــات الكامنــة، وفهــم التحديــات، بنــاء شــبكات وآليــات حــل تؤســس لنظــام مــرن، يــوازن تبايــن قــدرة مكوناتــه ويطورهــا حســب الظــروف المحيطــة، تترابــط لاحقــاً تلــك الفضــاءات، وتحســن القــدرة علــى التوقــع والاســتجابة مــن أجــل نوعيــة حيــاة أفضــل علــى المســتوى المحلــي، الوطنــي وأبعــد.

مــن جهــة أخــرى، تعانــي عمليــة إعــادة التنميــة عــادة مــن فجــوة بيــن البنــى المحركــة للتنميــة (الحوامــل التنمويــة المجتمعيــة) وآليــات وأطــر المراقبــة والمحاســبة الممكنــة، وتــزداد أهميــة رســم ملامــح أوليــة لهــذه الفجــوة وبنــاء ورصــد مؤشــرات لهــا ضمــن الظــروف الحاليــة، لجهــة تحســين عمليــة التشــاركية وعــدم إقصــاء الســوريين/ات، بــل ومســاعدتهم فــي إعــادة ترتيــب تموضعاتهــم ضمــن جهــود تصالحيــة، ومعالجــة التحديــات المســتمرة فــي التشــكل علــى طــول الطريــق.

يلعــب **الرصيــد التنمــوي** المتشــكل مــن خــلال تفاعــلات مكتملــة أو ممكنــة، دوراً أساســياً فــي بنــاء فهــم لمكونــات سلســلة القيمــة للعمليــة التنمويــة، وذلــك مــن مصــادر بيانــات متداولــة بيــن أيدينــا بشــكل يومــي، **وتحضيــر مســاحات** مشــتركة لعــدد مســتمر فــي التزايــد مــن **الحــوارات المجتمعيــة** علهــا تمتــد لتشــمل كل الأطــراف الفاعلــة، مــن المؤسســات الحكوميــة وبيروقراطيتهــا (الإيجابيــة والســلبية)، المجتمعــات المحليــة ورأســمالها المجتمعــي (الواعــي لنفســه أو قيــد التشــكل)، القطــاع الخــاص كلاعــب اقتصــادي بمســؤولية اجتماعيــة، والجمعيــات الأهليــة ومؤسســات المجتمــع المدنــي بخبراتهــا وتحالفاتهــا التــي بنتهــا ضمــن المســموح فــي ظــروف الحــرب، والإعــلام كأحــد الشــركاء الأساســيين لرصــد

الظواهــر والفجــوات وتطويــر أدوات متنوعــة لقياســها، **وتحديــد عناويــن ومناطــق تدخــل تنمويــة** ممكنــة ولازمــة فــي كل مرحلــة مــن المراحــل، وأخيــراً قــد تمنــح العمليــة فرصــة مقارنــة ومقاربــة للأوضــاع بيــن المناطــق واســتعادة التــوازن بالحــد الأدنــى علــى الأقــل مــن حيــث الجهــود المجتمعيــة والــدروس المســتفادة.

إن مراكمــة قيــاس هــذا الرصيــد التنمــوي بشــكل دوري وتقديمــه للأطــراف الفاعلــة، ســيفتح مســاحات لاســتثماره بالشــكل الفعــال، وإعــادة بنــاء سلاســل القيمــة اللازمــة لــه، ســيكون مدخــل جيــد لتحســين نوعيــة الحــوارات وبنــاء الحجــج المســاعدة لذلــك. كمــا سيحســن مــن متوســط الــذكاء المجتمعــي للعمليــة التنمويــة، متجــاوزاً عمليــة بنــاء المعرفــة الذاتيــة والانتقــال مــن أنــا العــارف إلــى نحــن العارفيــن، ويخرجنــا مــن عمليــة الانتقــادات قصيــرة الأمــد إلــى عمليــة واعيــة قــادرة علــى المنــاورة مــع المتغيــرات الســريعة وتجــاوز مخاطرهــا ولاســيما فــي بيئــة تســيطر الحــرب وتبعاتهــا علــى المحيــط العــام لمجتمعاتنــا المحليــة.

كمــا سيســاهم فــي صياغــة المصطلحــات التــي ستشــكل الخطــاب التنمــوي للمجتمــع الســوري فــي عمليــة إعــادة التنميــة، ويســاعد علــى صياغــة الفعــل ضمــن الواقــع الاجتماعــي القــادر علــى التماهــي مــع تنوعاتــه، وسيؤســس لأنشــطة ومبــادرات تعتمــد **الجــدوى الاقتصاديــة المجتمعيــة**، وتعريــف **الممــول الوطنــي للعمليــة التنمويــة**، حتــى الوصــول إلــى مكونــات واضحــة مترابطــة ضمــن **النظــام الإيكولوجــي التنمــوي الوطنــي**.

ماذا بعد؟

إن إبقاء الفرصة متاحة لبناء مجال حيوي مشترك للجميع، وزيادة قدرة الموارد وتحويلها إلى رأسمال مجتمعي سوري يلزمه استمرار المحاولة وتحسين الالتزام وتوسيع دائرة الشركاء في رصد وتشارك واستعمال البيانات المتوفرة، والحرص على النتائج النوعية والكمية لورشات العمل التفاعلية التنموية، وتقديم كشف حساب حول العملية التنموية بشكل دوري على مدار السنة.

إنّ «رصيد تنموي» مبادرة مفتوحة، ودعوة لتَشَارُك المعرفة وتبادلها، وهُنا دعوة حقيقية لمشاركتنا ملاحظاتكم واقتراحاتكم لإغناء المنتج وتطوير آليات التفكير فيه ليكون أكثر ذكاءً وأكثر وصولاً.

سنستقبلُ كل ما تودّون مشاركته على البريد الإلكتروني developmentassets@gmail.com كما يمكنكم التسجيل في القائمة البريدية لرصيد تنموي من خلال مراسلتنا لتصلكم الأعداد القادمة والتحديثات.

أيضاً للاطلاع على الأعداد السابقة والنسخ الحديثة بالعربية والإنجليزية عبر موقع رصيد تنموي www.developmentassets.org

رصيد تنموي: العدد الأول 2020: كانون الثاني - نيسان

www.developmentassets.org